مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار: 260 (من 14 إلى 21 يوليو 2018)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

مقدمة 2

مواجهة الأحزاب السياسية مع الحكومة ومصير الانتخابات البرلمانية

الانتخابات البرلمانية لعام 2018..... 4

دور الأحزاب السياسية الأفغانية في الانتخابات 5

المواجهة الجديدة للأحزاب السياسية مع الحكومة..... 6

مصير الانتخابات 7

دور منظمة الحلف الأطلسي في قضية الحرب والسلام الأفغاني

الناتو و الحرب الأفغانية..... 9

حلف شمال الأطلسي؛ خلافا للسلام يصر على الحرب 10

الاجتماع الأخير للناتو في بروكسل..... 11

المقدمة

كان إصلاح النظام الانتخابي وإجراء الانتخابات البرلمانية من الوعود الرئيسية للحكومة الوحدة الوطنية إلى جانب وعود أخرى، وتعرضت الحكومة مرارا لانتقادات أحزاب السياسية و السياسيين بسبب التأخير في تنفيذها، وقد تمكنت حكومة الوحدة الوطنية بعد مضي ثلاث سنوات و إنشاء لجان جديدة، من إعلان الموعد النهائي للانتخابات و بداية تسجيل الناخبين.

مرت أربعة أشهر تقريبا من بداية عملية تسجيل الناخبين للانتخابات، لكن في الآونة الأخيرة أعربت بعض الأحزاب السياسية الأفغانية عن استيائها من عملية التسجيل و طلبت إلغاء العملية بالإضافة إلى تعديل شامل في النظام الانتخابي، وحذروا من أنه لو لم يتم قبول مطالبهم ليستخدموا كلَّ إمكانياتهم لإحباط هذه العملية.

قام الرئيس أشرف غني برفض قوي ضد مطالب الأحزاب السياسية، وقال إن الأحزاب السياسية ليس لها حق في تحدي هذه العملية، وقالت اللجنة المستقلة للانتخابات أيضا أنه لا أحد لديه حق أن يتحدى العملية دون تقديم وثائق محددة.

ناقش الجزء الأول من التحليل الأسبوعي لمركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية (CSRS) الانتخابات البرلمانية القادمة في أفغانستان ومعارضة الأحزاب السياسية تجاهها.

في الجزء الثاني من التحليل تقرؤون حول الاجتماع الأخير للدول الأعضاء في الناتو في بروكسل. لقد مضى 17 عامًا على استمرار الحرب الأمريكية في أفغانستان مع دعم قوي من الدول الأعضاء في حلف الشمال الأطلسي (الناتو) ماليا وعسكريا. ووعد الاجتماع الأخير في بروكسل، أكثر من ملياري دولار أمريكي لتمويل هذه الحرب وأصر على عدم سحب القوات الأجنبية من أفغانستان.

في هذا الجزء من التحليل، نناقش مشاركة الناتو في الحرب الأفغانية، وتمويلها من الحرب بدلاً من السلام، بجانب قدراتها في إنهاء الحرب الأفغانية.

مواجهة الأحزاب السياسية مع الحكومة ومصير الانتخابات البرلمانية

حسب الدستور الأفغاني، قد تمت مدة العمل للبرلمان الحالي في شهر يونيو 2015، ولكن الحكومة لم تتمكن من إقامة الانتخابات البرلمانية حتى الآن بسبب بعض العقبات والخلافات السياسية.

أدى التأخير في إجراء الانتخابات البرلمانية إلى جعل مدة عمل البرلمان الحالي أطول بثلاث سنوات من المدة القانونية المحددة له. أعلنت الحكومة الأفغانية في شهر مارس سنة 2018 أن الانتخابات البرلمانية ومجالس المديريات ستُعقد في 20 من شهر أكتوبر سنة 2018 وبدأت أعمال هذه العملية منذ الأيام الأولى من إعلانها وقد ذهبت العملية إلى الأمام مع مشاكل وتحديات مختلفة مثل: التهديدات الأمنية، استعمال بطاقات الهوية المزورة وبيع وشراء وطبع الملصقات غير القانونية.

و في الأيام الأخيرة، قد هددت بعض الأحزاب السياسة لجنة الانتخابات بأن توقف عملية الانتخابات الجارية ومن أجل الشفافية في الانتخابات ويجب أخذ البصمات الشعب الأفغاني. ولكن قال الرئيس الأفغاني أشرف غني ردا على مطالب هذه الأحزاب السياسية: "يجب على الأحزاب السياسية أن تشعر بمسؤوليتها و لا تخلق عقبات أمام عملية الانتخابات".

الانتخابات البرلمانية لعام 2018 والتحديات التي تواجهها، ودور الأحزاب السياسية في العمليات الانتخابية في أفغانستان والمواجهة الأخيرة للأحزاب السياسية مع الحكومة، ومصير الانتخابات البرلمانية المقبلة، هي الموضوعات التي يتناولها هذه الورقة من التحليل.

الانتخابات البرلمانية لعام 2018

ينص البند الثاني لمادة 83 من الدستور الأفغاني بالصراحة على أن فترة العمل للبرلمان تنتهي في التاريخ الأول من شهر سرطان في سنتها الخامسة، بعد إعلان نتائج الانتخابات التشريعية و يجب أن تبدأ المجلس الجديد عمله، و لكن الحكومة الأفغانية لم تستطع أن تقيم الانتخابات في وقتها المعين.

بناء على القرار الذي صدر في 19 من شهر يونيو سنة 2015 من قبل الرئاسة الجمهورية تدوم فترة عمل مجلس النواب حتى إعلان نتائج الانتخابات.

و من الأسباب الظاهرة التي أدت إلى تأخير الانتخابات البرلمانية لمدة ثلاث سنوات هي: الفوضى السياسية بالبلد، و معارضة الرئيس التنفيذي مع استمرار عمل اللجان السابقة للانتخابات، و تأكيده على إنشاء اللجان الجديدة و إصلاح نظام الانتخابات.

بالتزامن مع حل قضية الاصلاحات الانتخاباتية و إنشاء اللجان الجديدة في 22 من يونيو سنة 2017 موعد إقامة الانتخابات التشريعية في 7 من شهر يوليو سنة 2018 و لكن لم يكن هذا التاريخ نهائيا أيضا، و أخيرا أعلنت لجنة الانتخابات في الأيام الأولى سنة 2018 بأن التاريخ النهائي هو 20 من شهر أكتوبر للسنة الجارية 2018 و بالتزامن مع الإعلان بدأ العمل لتنفيذ هذه العملية، ومن التحديات الهامة التي تواجهها عملية الانتخابات هي: عدم الأمنية و عدم ثقة الناس بالانتخابات التشريعية و أخيرا عدم ثقتهم بمشروع الانتخابات التي وثيقتها الوحيدة هي بطاقات الهوية الورقية.

و من جهة أخرى، التأخير في إقامة الانتخابات، وتمديد مدة عمل البرلمان الحالي إلى السنة الثامنة التقنينية والسنة الثالثة الامتيازية غير القانونية، لم تجرح مشروعية المجلس الوطني فقط، بل بعض أعضاء هذه المؤسسة لم يقم بوظيفتهم على الوجه الأحسن، واستغلوا هذه السنوات لأهدافهم الشخصية.

دور الأحزاب السياسية الأفغانية في الانتخابات

يُعَدُّ من الموارد الهامة في إنجازات الأحزاب السياسية للبلد، النضال الشرعي أو القانوني في ميدان السياسة: إنشاءُ التحالفات وتقديم المرشحين للانتخابات وتدوينالسياسات العامة، الانتقاد من الإشراف على إنجازات الحكومة، تعليم الناس السياسة، وجود الوساطة بين الحكومة و الناس.

مع أن تواجد الأحزاب السياسية في أفغانستان يصل إلى عدة عقود، ولكن قد توفر مجال أنشطة الأحزاب السياسية في أفغانستان بعد تأسيس النظام السياسي الجديد في عام 2001.

صُوِّبَ قانونُ الأحزاب السياسية في أفغانستان عام 2001 مشتملا على خمسة فصول و خمس و عشرين مادة، و بناءً على ذلك عُرِفَ نظام الحكومة الأفغانية بديموقراطية و تعدد الأحزاب السياسية. وقد سُجِّلَتْ عشرات من الأحزاب السياسية لدى وزارة العدل و بالفعل بدأت أنشطتها.

وِفقَ قانون الأحزاب السياسية في أفغانستان تُعَدُّ الأمور الآتية من الحقوق المتعلقة بالأحزاب السياسية المسجلة لدى الحكومة الأفغانية: القيام بالأنشطة السياسية المستقلة و الاتحاد السياسي المؤقت أو الدائم مع الأحزاب الأخرى، تقديم المرشحين في الانتخابات ولكن نظرا لانتخابات السنوات الماضية و السنة الراهنة و الأخذ والرد بين الأشخاص المنسوبين إلى الأحزاب المختلفة، و إنشاء الائتلافات المؤقتة، يبدو أن الأحزاب السياسية لم تتمكن من الانسجام و التأثير في المصالح العامة للحكومة و الناس.

بناء على التجربة من السنوات الماضية، تنقسم الأحزاب السياسية إلى أحزاب عديدة أثناء الانتخابات، و معظمها لايدخل ميدان السياسة من قبل حزبه؛ ليكسب القدرة كما قام محمد محقق عضو حزب الوحدة الإسلامية في الانتخابات الرئاسية عام 2014 جنب دكتور عبدالله عضو حزب الجمعية الإسلامية.

و أعلن إسماعيل خان عضو الجمعية الإسلامية اتفاقه مع عبد الرب رسول سياف من حزب الدعوة الإسلامية خلافا لنظيره دكتور عبدالله و هناك عشرات من النماذج الموجودة التي تشير إلى عدم اتحاد أعضاء الأحزاب السياسية في أفغانستان.

وبالتالي يمكننا أن نقول أن الأحزاب السياسية لم تتنافس كحزب في ميدان السياسة. و من المحتمل أن ينشأ ائتلاف جديد كما يحتمل هدمه مجددا. والسبب فيه أن الأحزاب السياسية لم تتمكن من أن تلعب دورا هاما

في ميدان السياسة و الحكومة حتى الآن و لم يتكون بعدُ حزبٌ قابلا للثقة من قبل الناس والأقوام جميعا هو فقدان هذه الأحزاب مشروعهم العملي.

ومعظم هذه الأحزاب قد اختار الصبغة القومية (العنصرية). والتشكيلات الحزبية أكثرها حسب الأنساب القومية و الفرقوية، و غالبا يُفَضِّل المصالح الشخصية و القومية على المصالح الوطنية.

تعيش الأحزاب السياسية في أفغانستان وهي تقوم ضد الحكومة إذا أُعتُقِلَ شخص من أشخاصهم لجريمة أو فساد و تجعل القضية قضية قومية، و قد أدى اختيار هذه المواقف إلى تقليل دورهم و ثقتهم في الحكومة و بين الناس.

المواجهة الجديدة للأحزاب السياسية مع الحكومة

أخيرا بدأت عملية الانتخابات التشريعية مع التأخير لمدة ثلاث سنوات و مضت أربعة أشهر من عملية تسجيل أسماء الناخبين و شهر من تسجيل أسماء المرشحين و أكثر أعضاء الأحزاب السياسية مشتركون في هذه العملية، في الآونة الأخيرة، أعلن بعض الأحزاب مخالفتهم ضد عملية الانتخابات الجارية، و طالبوا إيقاف و إلغاء هذه العملية.

طالب قلب‌الدين (حكمتيار)، محمد محقق، يونس قانوني، أنور الحق أحدي، سيد حامد كيلاني، باتور دوستم، ضرار أحمد مقبل، صلاح الدين رباني، و أسد الله سعادتي، في الأسبوع الماضي يوم 23 من شهر سرطان في جلسة، إلغاء عملية الانتخابات الجارية.

و طالبوا بنشر بيان تغيير النظام الانتخابي و إلغاء عملية تسجيل الناخبين و استخدام عملية تسجيل البصمات للمصوتين، و أكدوا على عدم تحويل الانتخابات إلى الانتخابات الحوزوية في محافظة غزنة.

مع أن المشتركين في هذه الجلسة حذرو الحكومة بأنها إن لم تقدم جوابا مقنعاولم تُوقف عملية الانتخابات سيقومون باستخدام كل ما أمكنهم من الإمكانيات لمنع عملية الانتخابات الجارية. أما الرئيس الجمهوري رد عليهم قائلا: "من هؤلاء السياسيون الذين يتكلمون نيابة عن الشعب؟ ومن الذي اختارهم؟ وكم بالمائة حصلوا على الأصوات؟ ومتى الشعب أعطاهم الصلاحية والتأهيل لينوبوا عن الشعب؟ أنا رئيس الشعب

الأفغاني ووصلت إلى كرسي الرئاسة بأصوات الشعب وإلا لاحول لي ولاقوة بل وصلت إلى هنا بقوة عقلي. هيا ادخلوا ميدان الانتخابات للمنافسة! قد سجل أكثر من ثمانية ملايين شخص للمشاركة في الانتخابات وتُقام الانتخابات حسب القانون وإرادة الناس. و الذين عندهم قوات مسلحة أي حق لهم أن يسموا أنفسهم بأحزاب سياسية."

مصير الانتخابات

الانتخابات الشاملة الشفافة في بلد ما لها أكثر ارتباطا من أي شيء آخر بالسيطرة الدولة على شعبها و اقتدارها و لا يمكن هذا إلاّ أن تكون الحكومة قوية و ذات نظام منسجم، أما الحكومة الأفغانية الحالية لا تسيطر على المستوى البلد ولا على جميع أفراد الشعب. بناء على هذا تعد المشاكل التالية تحديات لانتخابات عام 2018 الجارية:

أولا: التحدي الأول هو معارضة حركة الطالبان لعملية الانتخابات حسب تقارير السيجار، أربعون بالمائة من أراضي أفغانستان يسيطر عليها المعارضة المسلحة للحكومة و عدم إقامة الانتخابات في هذه المناطق تؤدي إلى تساؤلات دون الانتخابات.

ثانيا: وجود المليشيات المحلية تعد تحديا آخر لعملية الانتخابات الجارية قضية اعتقال (قيصاري) نموذج رائع لهذا و حاليا هواة نظام الدين قيصاري أغلقوا أبواب المكاتب الانتخاباتية لدى أربع محافظات الشمالية.

ثالثا: مخالفة الأحزاب السياسية مع عملية الانتخابات الجارية تحد آخر أمام الانتخابات. مع أن الرئيس الجمهوري رفض مطالبهم بكل صراحة و قطعية و صرح بأن السياسيين لا حق لهم أن يواجهوا الانتخابات بتحديات، لكن الأحزاب السياسية لو قامت بفرض العقوبات على الانتخابات كما أكدوا في جلستهم، لا شك أن الانتخابات سَتفقُدُ مشروعيتها و ستُسَبِّبُ أزمة جديدة في أفغانستان. انتهى

دور منظمة الحلف الأطلسي في قضية الحرب والسلام الأفغاني

استضافت في الأسبوع الماضي (11 ـ 12 يوليو 2018م) العاصمة البلجيكية بروكسل الاجتماع الذي شارك فيه أعضاء الحلف الأطلسي. شارك في هذا الاجتماع مع رؤساء دول حلف الناتو، الرئيس الأفغاني أشرف غني والرئيس التنفيذي الدكتور عبد الله من أفغانستان، ورؤساء الدول الأصدقاء لحلف الناتو، ومندوبي منظمة الأمم المتحدة والبنك الدولي.

وفي اليوم الثاني من الاجتماع كانت أفغانستان ومهمة الناتو فيها أهم نقاط الأجندة، والتي أعلنت دعمها المالي للقوات الأفغانية إلى عام 2024م في أفغانستان، كما أثنت على جهود الرئيس الأفغاني للسلام مع طالبان.

وفي هذا الاجتماع فضلا عن الدعم المالي للقوات الأفغانية، أعربت بعض أعضاء الحلف الأطلسي عن زيادة عدد قواتها في أفغانستان. كما أن ستولتنبرج السكرتير العام للناتو أكد على وجود الحلف الأطلسي على مدى طويل في أفغانستان.

يناقش هذا المقال حضور حلف الناتو ومشاركته في أفغانستان، ودور هذه المنظمة في الحرب والسلام، والأجتماع الأخير في بروكسل، وأثر قراراته في مستقبل الحرب الأفغانية.

الناتو و الحرب الأفغانية

الناتو (NATO) منظمة سياسية وعسكرية والتي أنشأت بعد الحرب العالمية الثانية في أبريل ١٩٤٩م باسم "حلف شمال الأطلسي" (Atlantic Treaty organization North) بين دول غرب أوروبا والولايات المتحدة (أمريكا) لتجنب التهديدات المحتملة من دول شرقي أوروبا والاتحاد السوفيتي.

عندما غزت الولايات المتحدة أفغانستان بعد حادثة 11 سبتمبر وفي 7 أكتوبر عام 2001م ودمر نظام طالبان، أعطت مسؤولية استقرار الأمن في أفغانستان لقوات آيساف (ISAF)، وبعد إذن منظمة الأمم المتحدة جعلت غزوها مشروعة، ثم أعطيت قيادة قوات أيساف إلى حلف شمال الأطلسي.

القوات الدولية بدعم من الولايات المتحدة وقيادة الناتو قدمت مع المهمة العسكرية أنشطة إعادة الإعمار في أفغانستان تحت مظلة (PRT)، ولكن هذه النشاطات لم تكن من مشروعات البنية التحتية.

والظاهر على الغزو الأمريكي لأفغانستان غير قضية أسامة بن لادن، وتدمير نظام طالبان، كان الهدف منها إيجاد الجيش الأفغاني ونظام ديموقراطي لتعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان، وكانت المنظمات الدولية وأعضاء حلف الناتو تدعم الولايات المتحدة، ولكنها لم تحقق حقا، لأن الولايات المتحدة كانت لها أهداف أخرى في هذه المنطقة، وعليه لم يستقر الأمن في البلاد، وأخذت الحرب ضحيتها عشرات الآلاف من الشعب الأفغاني.

مع أن قوات الناتو والولايات المتحدة تقلصت من مائة ألف إلى 16000 فقط، إلا أن الحرب دائرة في الساحة بشدة، وفضلا عن طالبان، فإن الدولة الإسلامية (داعش) هي الأخرى وسعت أنشطتها في أفغانستان وتعتبر من أكبر تحديات الحكومة الأفغانية.

حلف شمال الأطلسي؛ خلافا للسلام يصر على الحرب

الحرب التي بدأتها الولايات المتحدة بدعم من الناتو، وكان الهدف منها إيجاد النظام الجديد للبلد واستقرار الأمن فيه، وإن كانت مستمرة بمائة ألف جندي إلى عام 2014م، إلا أنها لم تنته ولم تجد، لأن الحرب ما زالت قائمة، ولم تهزم طالبان، ولم تشهد الساحة الأفغانية أمنا وسلاما. وبعد عام 2014م تركت القوات الأجنبية الحرب الدامية بين القوات الأفغانية الحكومية وطالبان، وإن كانت عشرات الآلاف من قواتها تركت أفغانستان إلا أنها حاليا يتواجد آلاف من قوات الحلف الأطلسي من 39 بلدا في أفغانستان.

وقد أعلنت الولايات المتحدة بعد تولية ترامب الحكم استراتيجية جديدة عسكرية. وقد عادت القوات الأجنبية على ضوء هذه الاستراتيجية إلى أفغانستان مرة أخرى. حميت الحرب، وزادت الهجمات الجوية والتي أعقبت مجازر في أوساط المدنيين، وحسب تقرير يوناما في الشهور الست الأولى من عام 2018م قتلت 5122 شخص من المدنيين.

يتابع الحلف الأطلسي بدعم من القوات الأمريكية أكثر من عقد ونصف من الزمان استراتيجية حربية في أفغانستان، ولم تكن قواتها ولا الأمريكان ناجحة في هذه الحرب. وإن كان الحلف الأطلسي يصرح بأن الحرب الأفغانية ليست لها حلا عسكريا؛ إلا أنه يمول الحرب الأفغانية ويرسل قواته الحربية باسم تأهيل القوات الأفغانية ومليارات دولارا أمريكيا.

وعلى العموم، يعامل حلف الأطلسي والمجتمع الدولي في الحرب الأفغانية وقضية السلام معاملة ذا الوجهين. وكما يظهر، كل مرة يدعون طالبان والحكومة الأفغانية إلى السلام ويصرحون بأن الحرب الأفغانية ليست لها حلا عسكريا ولا بد من الحل السياسي لها، ولكنهم لا يمهدون الطريق إلى الحل السياسي ولا يقدمون خطوات عملية له، وعلى نقيض ذلك يركزون على الساحة الحربية ويزيدون من قواتهم.

وفي الوقت الحالي، فإن إنهاء الحرب في أفغانستان وتعزيز السلام يرجع قبل كل شيء إلى قرار المجتمع الدولي والولايات المتحدة. والناتو بدلا من التفكير في سحب قواته، يحاول ازدياد قواته، وتمويل الحرب، وإخفاق الجهود المبذولة حول السلام في أفغانستان. مع أن التجارب أثبتت فشل زيادة القوات العسكرية في الحرب الأفغانية.

الاجتماع الأخير للناتو في بروكسل

وفي الاجتماع الأخير لمنظمة الناتو في بروكسل خصص اليوم الثاني للبحث حول القضية الأفغانية، واتخذت قرارات بشأن الحرب والسلام في أفغانستان:

الحرب؛ كان الإصرار على الحرب، الموضوع المعنية لأعضاء الحلف الأطلسي في هذا الاجتماع. وأعربوا في هذا الاجتماع للقوات المسلحة المعارضة للحكومة الأفغانية: "أنتم لا تنجحون في هذه الحرب، والناتو تعهد بوجود قواته في أفغانستان".

حاليا، يهدف دعم وتعاون قوات الناتو للقوات الأفغانية إلى رفع معنويات القوات الأفغانية والضغط على طالبان؛ ولكن حسب تجارب السنوات الماضية لا يمكن أن يجدي هذه الأمور وتسبب هزيمة طالبان في ساحة الحرب. إذا كثرت الضغوط على طالبان في الحرب، فإنهم يكثرون من الانفجارات وعمليات "انتحارية" في المدن، وبهذا تستمر الحرب وتزيد الضحايا وتبيد الآمال التي تعلقت بالسلام.

السلام؛ في الاجتماع الأخير للناتو أثني على اقتراح السلام الذي أعلنت الحكومة الأفغانية مع طالبان. كما أن السكرتير العام للناتو ستولتنبرج أعلن لمخالفي الحكومة الأفغانية بأنكم لا تنجحون في الحرب، ولابد أن تتجه نحو الحل السياسي على أساس المفاوضات بين الأفغان، وهذا ما رفضته طالبان مرارا.

حاولت الحكومة الأفغانية ولا سيما حكومة الوحدة الوطنية في مفاوضات السلام مع الطالبان على مستوى البلد، والمحلي والدولي محاولات جيدة. فضلا عن الضغوط السياسية والعسكرية على طالبان، استفادت حكومة الوحدة الوطنية من الضغوط الدينية والمذهبية. واستطاعت الحكومة الأفغانية أن تعلن الحرب الراهنة في أفغانستان حربا غير مشروع وفي اجتماع من علماء العالم الإسلامي وإمام الحرم المكي، ومع هذا كله، فإن طالبان لم تحضر إلى مفاوضات السلام بعد.

واجهت عملية السلام في أفغانستان إخفاقا على مدى عدة سنوات، ومن الدواعي التي أدت إلى هذا، طلب طالبان التفاوض مع الولايات المتحدة مباشرة؛ ولكن الأمريكان لا تقبل. في الأسبوع الماضي وإن نشر بعض الإعلام الدولية بأن أمريكا تحاول بدء مفاوضات مع طالبان مباشرة، إلا أن الحكومة الأفغانية أعربت عن موقفها الرافض وأعلنت بأنه لا يمكن أن يكون بلدا ما بديلا عن الحكومة الأفغانية في مفاوضات السلام.

تبعث التقارير المذكورة أملا حول السلام الأفغاني؛ وإن كانت أمريكا تعهد من الحوار المباشر مع طالبان، والحكومة الأفغانية تخالف ذلك، فهذا يشير إلى أن مفاوضات السلام تواجه إخفاقا مرة أخرى.

ومع هذا كله، وبعد ما لاحظنا في عيد الفطر من وقف إطلاق النار بين الحكومة الأفغانية وطالبان، نستطيع القول بأن الشعب الأفغاني قد أعيتهم الحرب ويريدون السلام؛ ولكن القوات الأجنبية تعتبر من أكبر دواعي الحرب. ولابد في هذه الحالة أن يحاول المجتمع الدولي والناتو بإبعاد العامل الأساس للحرب الأفغانية، ويدفع الولايات المتحدة إلى الحوار المباشر مع طالبان، ويؤدي مسؤوليته تجاه الحرب الأفغانية، كما يلزم على طالبان بأن تقبلوا الحكومة الأفغانية كجهة معتمدة وذي صلاحية في الحرب التي تستمر بين الأطراف الثلاثة (أمريكا، والحكومة الأفغانية وطالبان)، لعلها تصل إلى الحل المنشود وتنتهي الحرب. انتهى

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: info@csrskabul.com - csrskabul@gmail.com

الموقع: www.csrskabul.com - www.csrskabul.net

هاتف المكتب: (+93) 202564049 – (+93) 784089590

باحث ومسؤول تحليل الأسبوع: **ضياءالإسلام شيراني** (+93) 764747548 zi.shirani@gmail.com

باحث ومسؤول توزيع تحليل الأسبوع: **أحمدشاه راشد** (+93) 784249421 ahmadshahr786@gmail.com